

الانتقال من النحو الجزئي إلى النحو الكلي عند الفخر الرازي في تفسيره مفاتيح الغيب (المجلد الأول)

Transition from Partial Syntax to Holistic Syntax in Al-Fakhr Al-Razi's Commentary 'Keys to the Unseen (Volume One)

أ. رشيد العمارتي: أستاذ الثانوي التأهيلي بأكاديمية فاس-مكناس الجهوية -المغرب

Mr. Rachid Elamarty: High School Teacher at the Regional Academy of Fez-Meknes – Morocco

Email: Chokriamine940@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v4i4.843>

الملخص:

ترمي هاته المقالة إلى الكشف عن مرتكزات النحو الكلي عند الفخر الرازي وذلك بوصف النصوص المرتبطة بذلك النظام، وتصنيفها وتحليلها، وتجريد معالم ذلك النظام وملامحه الكلية. حيث يمكن القول: إن الرازي قد طبع النحو بطابع الكلية والشمولية والعمق عند ربطه بين الذات والحال ربطا محكما. باعتبار أن الحال هيئة وصفة وكيفية تعتري الذات، فتقتضي بذلك الإعراب. إن الكلمة عند الرازي موجود من الموجودات يسري عليها ما يسري على الموجودات المتمثلة في الجواهر والأعراض، أفرادا وتأليفا، تركيبا واجتماعا؛ حيث تخضع في قوانينها الإفرادية، والتركيبية القياسية إلى القوانين نفسها التي تخضع لها الجواهر والأعراض. فهي تخضع في مستواها المجرد إلى كونها موجودا من الموجودات الجزئية؛ يتحدد وجودها وفق النظر في الوجود بما هو موجود عن طريق البحث في مبادئه، وعمله الأولى ولواحقه الذاتية التي تلحقه باعتباره موجودا كليا؛ لتشتق منه الموجودات الجزئية والكلية، إذ يستجيب النظام النحوي بمحاوره النحوية، والدلالية إلى مبادئ الموجود و لواحقه الذاتية؛ حيث سننتقل من نظام نحوي يبحث في الكلمة وأنواعها من الاسم والفعل والحرف وإعرابها بحثا يقوم على العلم الجزئي إلى نظام نحوي يبحث في الكلمة بناء على نحو كلي ينظر في الكلمة بإطلاق وفي أنواعها: من الفعل المطلق، والاسم المطلق، والحرف المطلق، والإعراب الكلي...، ثم بعد ذلك تشتق من هذه التحديدات المحاور النحوية والدلالية الجزئية؛ أي أننا ننطلق من نحو كلي يتم فيه النظر إلى الموجود النحوي بناء على محددات كلية إلى نحو جزئي بمحددات جزئية مشتقة من اللوازم، واللواحق، والمبادئ، والعلل الكلية للموجود الكلي، فتنبثق من ذلك بنيتان: بنية نحوية دلالية كلية تمثل فيها الحال قانونا كليا للإعراب والذي يقتضي الاسم كذات كاملة الحال، وليست متمكنة؛ و بنية نحوية دلالية جزئية بقطبين: نحوي متمثل في العامل، ودلالي متمثل في الإسناد، وهذان القطبان ما هما إلا مشتقات نظرية الحال الموجبة للإعراب.

الكلمات المفتاحية: الموجود، الإسناد، الحال، الاسم، الفعل.

Abstract:

This article aims to reveal the foundations of overall grammar in the works of Al-Fakhr Al-Razi by describing the texts related to that system, classifying and analyzing them, and abstracting the features of that system and its overall characteristics. It can be said that Al-Razi characterized grammar with a comprehensive and inclusive nature, with depth, particularly in its connection between the self and the state, forming a tight connection.

Considering that the state is a form, a descriptor, and a mode that envelops the self, it necessitates grammatical analysis. According to Al-Razi, the word is one of the existents subject to the same principles as the gemstones and conditions, individually and collectively, structurally and in association, adhering to individual and compositional laws similar to those governing gemstones and conditions. In its abstract level, it is considered an existent among partial existents; its existence is determined by contemplating existence through the examination of its principles, its primary causes, and its intrinsic suffixes that attach to it as an entire entity, from which both partial and total existents are derived. The grammatical system responds to its grammatical and semantic axes to the principles of the existent and its intrinsic suffixes. We turn from a grammatical system that examines the word and its types, such as noun, verb, and particle, based on partial knowledge, to a grammatical system that examines the word based on a comprehensive grammar that looks at the word holistically and its types: From the absolute verb, noun, particle, and the total grammatical analysis... Then, from these specifications, partial grammatical and semantic axes are derived; thus, we move from a comprehensive grammar that considers the linguistic existent based on holistic determinants to a partial grammar with partial determinants derived from the necessities, suffixes, principles, and total causes of the total existent. From this, two structures emerge: A comprehensive semantic grammatical structure in which the state represents a total law of expression requiring the noun as a complete entity of the state, not an enabler; and a partial semantic grammatical structure with two poles: A grammatical one represented by the operator, and a semantic one represented by the attribution, and these two poles are nothing but derivatives of the theory of the positive state for expression.

Keywords: Existence, Attribution, State, Noun, Verb.

المقدمة:

شيد الرازي جسورا معرفية بين من سبقه وبين من سيليه؛ إذ استوعب الأنظمة المعرفية السابقة عليه جميعها من النحو والبلاغة، والتفسير، وعلم الكلام وعلم الأصول، وعلم المنطق، والعلم الطبيعي، والعلم ما بعد الطبيعي، فهو يعتبر القارئ والشارح الأكبر لابن سينا والغزالي وعبد القاهر الجرجاني حيث لخص كتابيه في البلاغة. كما أنه مزج بين تلك الأنظمة المعرفية مزجا كاملا واختلطت معه طريقة المتقدمين بطريقة المتأخرين في العلوم، وذابت الفوارق بينهما. كما أنه يستحضر سيويه وأكابر النحاة عند تعرضه للنظرية النحوية في تفسيره الموسوم بمفاتيح الغيب، إذ يمهد لكتابه ذاك بأكثر من مائة وأربعين صفحة يخصصها لأوجه التداخل بين التفسير والنحو وعلم الكلام والعلم الطبيعي مركزا على النحو أكثر من غيره. فهل أفلح الرازي في توظيف واستثمار التكامل بين العلوم من أجل بناء نظام نحوي أكثر شمولية وكلية وعمقا؟ هل ارتقى بالنظام النحوي الدلالي من المستوى الجزئي منه المتمثل في الفاعلية والفاعلية والإضافة إلى المستوى الكلي المتمثل من العمدة والفضلة والمضاف إليه، وبأي منهج؟ كيف نظر إلى أنواع الكلم المؤسسة لذلك النظام النحوي الدلالي وهل انعكست تصورات تلك الأنواع على مداخل ومخرجات ذلك النظام النحوي الدلالي؟ ذلك ما سنحاول الإجابة عنه في هاته الورقة العلمية.

منهج الدراسة:

يشكل المنهج الفيلولوجي المدخل المنهجي المناسب لمقاربة دراستنا الموسومة بالعنوان أعلاه. وذلك بوصف النصوص وتصنيفها حسب الطبيعة الموضوعاتية لمفاهيمها، والعمل على تحليلها واستنباط مقومات النظام النحوي الدلالي عند الفخر الرازي.

أهداف الدراسة:

تهدف هاته الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية: الكشف عن مدى تأثير الشخصية الموسوعية للفخر الرازي على النظام النحوي الدلالي، واستنباط مرتكزات ذلك النظام النحوي والدلالية، وكذلك وضعه في سياقه الابدستمولوجي، ومعرفة عتبة التجديد عند الفخر الرازي على مستوى النظرية النحوية العربية بالمقارنة مع باقي النحاة الذين سبقوه.

مداخل النظام النحوي الدلالي عند الفخر الرازي:

من الموجود إلى المعلوم

لقد وضع فخر الدين الرازي النظام النحوي الدلالي في إطار معرفي جديد مركب يجمع بين الأنطولوجيا بأبعادها الفيزيائية؛ والميتافيزيقية ليعكس ذلك النظام في مخرجاته النظرية هذه المداخل

المعرفية مجتمعة، حيث استوى عنده النظام النحوي وفق منظومة مفاهيمية نحوية متكاملة بمضامين معرفية تعود إلى تلك الأسس النظرية، وهذا ما مهد به لكتابه "مفاتيح الغيب"، إذ راهن على تفاعل علم اللغة، والإعراب والفلسفة والكلام، وتكاملها في تفسير القرآن الكريم حيث خصص مقدمة طويلة تضم مائة وأربعين صفحة للنظام النحوي والدلالي الذي سيعتمده كمنطلق للتفسير ناهيك عن شرح كتاب المفصل للزمخشري⁽¹⁾، وتأثير هذا الأخير عليه.

حيث يدرس فخر الدين الرازي الكلمة، وأنواعها في إطار نظرية الوجود باعتبارها تمثل موجودا من الموجودات ينطبق عليه مبادئ الموجود، ولواحقه الذاتية، إذ سيعمل على نقل الكلمة كموجود إلى مجال العلوم العقلية؛ ليحللها مفردة، ومركبة مع غيرها وفق مبادئ وأسس تلك العلوم؛ إذ يقول (مفاتيح الغيب، 1، ص 20): «ثم نقول: والمرتبة التاسعة أن العرض، والجوهر يشتركان في الدخول تحت الممكن والممكن والواجب مشتركان في الدخول تحت الموجود، فيجب البحث عن لواحق الوجود والعدم، وهي كيفية وقوع الموجود على الواجب والممكن أنه هل هو قول الجنس على أنواعه أو هو قول اللوازم على موصوفاتها، وسائر المباحث، المتعلقة بهذا الباب». ولذلك تتحدد الكلمة عند فخر الدين الرازي وجوديا باعتبارها معلوما، ومذكورا، ومخبرا عنها، وموجودة؛ إذ يقول (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 20): «ثم نقول: والمرتبة العاشرة أن نقول لاشك أن المعلوم والمذكور أو المخبر عنه يدخل فيها الموجود والمعلوم...».

الكلمة جنس والاسم والفعل والحرف أنواع

إن الكلمة عند فخر الدين الرازي جنس، والفعل والحرف والاسم أنواع لها. ولا يمكن إدراك الأنواع إلا بعد معرفة الجنس؛ لأن النوع يتحدد بناء على تحدد الجنس، كما أن الأنواع يقع فيها التركيب، ويتولد منها الكلام بسبب ذلك؛ لذلك كانت معرفتها باعتبارها شرطا في حصول التركيبات المختلفة، إذ العلم بالبسيط مقدم على العلم بالمركب؛ أي أنه لا يحصل كلام مركب إلا بعد تحديد هذه الأنواع المفردة، والبسيطة بخصائصها، وحدودها باعتبارها موجودات مطلقة كلية، وباعتبارها موجودات جزئية تنتمي إلى علم النحو، إذ يقول فخر الدين الرازي: (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 19): «وقد ثبت في العلوم العقلية، أن معرفة النوع ممتنع حصولها إلا بعد معرفة الجنس، لأن الجنس جزء من ماهية النوع، والعلم بالبسيط مقدم على العلم بالمركب لا محالة، فقولنا: «أعوذ بالله» لا يمكن تحصيل به العلم كما ينبغي إلا بعد معرفة الاسم والفعل والحرف أولا، وهذه المعرفة لا تحصل إلا بعد ذكر حدودها وخواصها، ثم بعد الفراغ منه لا بد من تقسيم الاسم إلى الاسم العلم، وإلى الاسم

¹ ابن يعيش (2011)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، طبعة جديدة مصححة ومنقحة، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية. 20/1.

المشتق، وإلى اسم الجنس، وتعريف كل واحد من هذه الأقسام بحده ورسمه وخواصه، ثم بعد الفراغ منه يجب الكلام في أن "لفظة الله" اسم علم، أو اسم مشتق، وبتقدير أن يكون مشتقا فهو مشتق من ماذا، ويذكر فيه الوجوه الكثيرة، التي قيل بكل واحد منها، وأيضا يجب البحث عن حقيقة الفعل المطلق، ثم يذكر بعده أقسام الفعل، ومن جملتها الفعل المضارع، ويذكر حده وخواصه وأقسامه، ثم يذكر بعده المباحث المتعلقة بقولنا: أعوذ على التخصيص، وأيضا يجب البحث عن حقيقة الحرف المطلق، ثم يذكر بعده حرف الجر وحده وخواصه وأحكامه ثم يذكر بعده باء الإلصاق وحده وخواصه، وعند الوقوف على تمام هذه المباحث يحصل الوقوف على تمام المباحث اللفظية المتعلقة بقوله: أعوذ بالله». فالرازي يغترف من نظرية المعرفة لتحديد المنازل والترتب والمدارج المعرفية اللازم اتباعها قصد الوصول إلى المطالب المعرفية الصحيحة، فهو يؤكد على أن لا سبيل إلى معرفة المركب أولا إلا بعد معرفة البسيط؛ فهذا الأخير هو الأصل للأول؛ لذا يغلف صناعته تغليفا عقليا بتجريد المفاهيم النحوية والدلالية؛ فكيف ذلك؟

تحديد الكلمة بين الماهية والوجود

يعتبر فخر الدين الرازي تحديد ماهية الكلمة شرطا أساسيا، وضروريا في التمهيد للحديث عن أنواعها، وكذلك في تحقق وجودها، إذ يقول: (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 19): «ثم نقول: والمرتبة الرابعة من المراتب أن نقول: الاسم والفعل والحرف أنواع ثلاثة داخلية تحت جنس الكلمة فيجب البحث أيضا عن ماهية الكلمة وحدها وخواصها». فما هي مقومات تعريفه للكلمة؟

مقومات تعريف الكلمة عند فخر الدين الرازي

يعرف فخر الدين الكلمة بكونها: (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 29): «الكلمة هي اللفظة المفردة الدالة بالاصطلاح على معنى، وهذا التعريف مركب من قيود أربعة: فالقيد الأول كونه لفظا، والثاني كونه مفردا، وقد عرفتاهما، والثالث كونه دالا وهو احتراز عن المهملات، والرابع كونه دالا بالاصطلاح...». لقد قدم الرازي تحديد الكلمة مصحوبا بقيود منطقية صارمة حيث سيعمل على توضيحها، وتحليلها قيودا وهي كالآتي:

جعل المفرد صفة للفظ

يستحضر الرازي في هذا القيد تعريف الزمخشري للكلمة بقوله: (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 28) «قال الزمخشري في أول الفصل: الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع»، منتقدا في الوقت نفسه هذا التعريف بكونه ليس بجيد مبررا ذلك بكون الزمخشري جعل المفرد صفة للمعنى، وليس للفظ باعتبار أن بعض الألفاظ كالفعل الماضي تدل على معنى مركب من الحدث والزمان، وكذلك أسماء الأفعال، إذ يقول: (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 28): «وهذا التعريف ليس بجيد،

لأن صيغة الماضي كلمة مع أنها لا تدل على معنى مفرد بالوضع، فهذا التعريف غلط، لأنها دالة على أمرين، حدث وزمان، وكذا القول في أسماء الأفعال، كقولنا، مه، صه، وسبب الغلط أنه كان يجب عليه جعل المفرد صفة للفظ، فغلط وجعله صفة للمعنى». حيث يميز بين اللفظ المهمل، والمستعمل موليا الأهمية الكبرى للفظ المستعمل مفرعا إياه إلى ثلاثة أنواع. إذ يحدد النوع الأول بقوله: (مفاتيح الغيب، ج 1، ص. 28): «أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء من المعاني البتة، وهذا هو اللفظ المفرد كقولنا فرس وجمل وثانيتها: أن لا يدل شيء من أجزائه على شيء أصلا حين هو جزؤه». وهو قد يكون لفظا مركبا يحصل لكل واحد من جزئيه دلالة على شيء آخر، ولكنه يبدو أنه غير مفيد، إذ يقول الرازي: (مفاتيح الغيب، ج 1، ص. 28-29).. كقولنا: «عبد الله» فإننا إذا اعتبرنا هذا المجموع اسم علم لم يحصل شيء من أجزائه دلالة على شيء أصلا، أما إذا جعلناه مضافا ومضافا إليه فإنه يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على شيء آخر، وهذا القسم نسميه بالمركب. أما النوع الثالث فهو اللفظ المركب المفيد، إذ يحصل بتركيب مفرديه فائدة حيث يقول الرازي⁽¹⁾: «وثالثها أن يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على مدلول آخر على جميع الاعتبارات، وهو كقولنا: العالم حادث، والسماء كرة، وزيد منطلق، وهذا نسميه بالمؤلف».

الصوت مادة واللفظ جنس

ينتقد الرازي من عرف الكلمة بكونها (مفاتيح الغيب، ج 1، ص. 29): «صوت مفرد دال على معنى بالوضع» مبررا ذلك بكون: (مفاتيح الغيب، ج 1، ص. 29) «الصوت مادة واللفظ جنس، وذكر الجنس أولى من ذكر المادة» كما أن الصوت جنس بعيد، واللفظ جنس قريب، وإيراد الجنس القريب أولى من الجنس البعيد». حيث يختار مفاهيمه بدقة وعناية وفي غاية التجريد والشمولية خصوصا عندما يتعلق الأمر بالتعاريف وقيودها الذاتية المقومة للماهية (مفاتيح الغيب، ج 1، ص. 31).

الدال على المدلولات مفيد بالوضع

ينتقد الرازي عباد بن سليمان بذهابه إلى أن الألفاظ تدل على مدلولاتها دلالة ذاتية حقيقية، مرجحا بكون تلك الدلالة لا تقوم إلا على الوضع، وأن الدال يفيد مدلوله عن ذلك الطريق دون غيره؛ إذ يقول: (مفاتيح الغيب، ج 1، ص. 31) «اللفظ المفرد لا يفيد البتة مسماه لأنه ما لم يعلم كون تلك اللفظة موضوعة لذلك المعنى لم يفد شيئا» فالوضع هو منطق اللغة الداخلي؛ حيث بدونه لا يمكن وجود اللغة باعتبارها مجموعة من التواطؤات والاصطلاحات الموضوعية وضعا من طرف الجماعة اللغوية.

¹ - الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، 29/1.

الوضع نسبة مخصوصة بين الدال والمدلول

يشكل الدال والمدلول وجهان لعملة واحدة وهي الكلمة؛ إذ لا يحصل الارتباط بينهما إلا عن طريق الوضع، حيث بمجرد ما يحصل هذا الأخير؛ يحصل العلم بالنسبة المخصوصة بين اللفظ الدال والمدلول عليه، كالأخبار عن الاسم بالفعل، أو بالاسم؛ حيث لا يتحقق ذلك إلا بنسبة مخصوصة بين المخبر عنه والخبر؛ لذا يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 31): «لكن العلم بكونها موضوعاً؛ لذلك المعنى علم بنسبة مخصوصة بين ذلك اللفظ وذلك المعنى، والعلم بالنسبة المخصوصة بين أمرين مسبوق بكل واحد منهما. لكن يختلف الأمر بالنسبة للفظ المركب الذي يعتبر تركيباً عقلياً؛ ومن ثم تستفاد دلالاته من جهة العقل وليس من جهة اللفظ.

الإفادة للفظ المفرد وضعية وللمركب عقلية

لا يتحقق معنى المفرد إلا عن طريق الوضع، أما بالنسبة للألفاظ المركبة، فلا يحصل تركيبها، ومعناها إلا بالعقل الذي يتدخل للتركيب بينها، ليتوصل بعد تركيبها إلى العلم بمقتضياتها. إذ يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 31): «والإشكال المذكور في المفرد غير حاصل في المركب؛ لأن إفادة الألفاظ المفردة لمعانيها إفادة وضعية، أما التركيبات فعقلية فلا جرم عند سماع تلك المفردات يعتبر العقل تركيباتها ثم يتوصل بتلك التركيبات العقلية إلى العلم بتلك المركبات، فظهر الفرق». فاللفظ المفرد يخضع للدلالة الوضعية بينما اللفظ المركب يخضع للدلالة العقلية. لكن ما طبيعة المدلول الذي يدل عليه اللفظ المفرد؟

اللفظ يدل على ما في الأذهان لا ما في الأعيان

يدل اللفظ دلالة خاصة على ما في الأذهان لا على الموجودات الخارجية الكائنة في الأعيان، فالمعنى مرتبط بالتصور، وليس بالوجود الخارجي، إذ يشرح ذلك الرازي قائلاً⁽¹⁾: «لألفاظ دلالات على ما في الأذهان لا على ما في الأعيان ولهذا السبب يقال: الألفاظ تدل على المعاني، لأن المعاني هي التي عناها العاني، وهي أمور ذهنية، والدليل على ما ذكرناه من وجهين: الأول: أنا إذا رأينا جسماً من البعد وظننا صخرة قلنا إنه صخرة، فإذا قربنا منه وشاهدنا حركته وظننا طيراً قلنا إنه طير، فإذا ازداد القرب علمنا أنه إنسان فقلنا إنه إنسان، فاختلاف الأسماء عند اختلاف التصورات الذهنية يدل على أن مدلول الألفاظ هو الصور الذهنية لا الأعيان الخارجية، الثاني: أن اللفظ لو دل على الموجود الخارجي لكان إذا قال إنسان العالم قديم وقال آخر العالم حادث لزم كون العالم قديماً حادثاً معاً، وهو محال، أما إذا قلنا إنها دالة على المعاني الذهنية كان هذان القولان دالين على حصول هذين الحكمين من هذين الإنسانيين، وذلك لا يتناقض». لا يرتبط المفرد بالشيء الموجود

¹ - الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، 31/1.

في الواقع الخارجي؛ بل يتحدد مدلوله باعتباره متصوراً ذهنياً. وفي هذا التحديد التصوري لدلالة اللفظ المفرد مغزاه وأبعاده عند الرازي على مستوى نظامه النحوي الدلالي.

التمييز بين المعنى المفرد والمعنى الموجب للحال

يُميز الرازي بين المعنى المفرد المشهور المتداول بين الناس وبين المعنى الخفي المتأبى الموجب لحال من الأحوال التي يصير عليها الجسم؛ إذ يقول: (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 32): «المعنى الذي يكون خفياً عند الجمهور يتمتع كونه مسمى باللفظ المشهور، مثاله لفظة الحركة لفظة مشهورة وكون الجسم منتقلاً من جانب إلى جانب أمر معلوم لكل أحد، أما الذي يقول به بعض المتكلمين، وهو المعنى الذي يوجب ذلك الانتقال فهو أمر خفي لا يتصوره إلا الخواص من الناس، وإذا كان كذلك وجب أن يقال: الحركة اسم لنفس هذا الانتقال لا للمعنى الذي يوجب الانتقال وكذلك يجب أن يكون العلم اسماً لنفس العالمية، والقدرة اسماً للقادرية، لا للمعنى الموجب للعالمية والقادرية». يُميز الرازي، إذن، على مستوى تحديده للمعنى بين المعنى الذي يطابق لفظه على مستوى الدلالة وبين المعنى الذي يوجب حكماً للفظ آخر، وهو معنى مقتضٍ لذلك الحكم كما سنرى في الصفحات الموالية خصوصاً فيما يتعلق بالحال.

معايير تحديد أنواع الكلم

المعايير الدلالية

تتحدد أنواع الكلم المتمثلة في الاسم والفعل والحرف باعتبار الوجه الدلالي المتمثل في الإخبار، إذ تتوزع الأدوار الدلالية عليها فما قبل منها صفة المخبر عنه والمخبر به فهو الاسم، وما قبل صفة المخبر به دون المخبر عنه فهو الفعل، وما لم يقبل الصفتين معا فهو الحرف. حيث يقول الرازي: (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 40): «اعلم أن تقسيم الكلمة إلى هذه الأنواع الثلاثة يمكن إيرادها من وجهين الأول: أن الكلمة إما أن يصح الإخبار عنها وبها، وهي الاسم، وإما أن لا يصح الإخبار عنها، لكن يصح الإخبار بها وهي الفعل، وإما أن لا يصح الإخبار عنها ولا بها، وهو الحرف واعلم أن هذا التقسيم مبني على أن الحرف والفعل لا يصح الإخبار عنهما، وعلى أن الاسم يصح الإخبار عنه...». يعتبر الإخبار، إذن، علامة دلالية فارقة بين أنواع الكلم. لأن هذا التحديد يأتي في سياق بناء نظام نحوي دلالي كلي يستمد مقوماته من الطبيعة الخبرية لأنواع الكلمات باعتبارها موجودات جزئية مشتقة من الموجود الكلي.

الاستقلال بالمعلومية

يرتبط هذا المعيار بكون الاسم معلوماً ومذكوراً ومخبراً عنه؛ أي أنه يستقل بوجوده، ويقوم بنفسه دون حاجة إلى غيره في تحقق وجوده؛ حيث يقول الرازي: (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 42): «الكلمة إما أن يكون معناها مستقلاً بالمعلومية، أو لا يكون، والثاني هو الحرف، أما الأول: فإما أن يدل ذلك اللفظ على الزمان المعين لمعناه، وهو الفعل، أو لا يدل وهو الاسم، وفي هذا القسم سؤالان نذكرهما في حد الاسم والفعل».

فالاسم لا يتحقق وجوده إلا في التصور، أي بعد حصول ماهيته في الذهن، إذ يصح حينئذ الإخبار عن معناه المرتبط بالتصور؛ أي بالماهية، حيث يقول الرازي: (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 42): «الناس ذكروا فيه وجوهاً، التعريف الأول: أن الاسم هو الذي يصح الإخبار عن معناه، وأعلم أن صحة الإخبار عن ماهية الشيء حكم يحصل بعد تمام ماهيته». يستند الرازي في تحديده للاسم بناءً على مفهوم الإخبار عند عبد القاهر الجرجاني بعد ما طعن قوم في هذا المبدأ بدعوى أن لفظة «أين وكيف وإذا» أسماء مع أنه لا يصح الإخبار عنها، إذ يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 41): «طعن قوم في قولهم "الاسم ما يصح الإخبار عنه" بأن قالوا: لفظة "أين وكيف وإذا" أسماء مع أنه: لا يصح الإخبار عنها، وأجاب عبد القاهر النحوي عنه بأننا إذا قلنا: «الاسم ما جاز الإخبار عنه، أردنا به ما جاز الإخبار عن معناه...». فالإخبار معيار دلالي مرتبط بالطبيعة المفهومية للاسم وليس الطبيعة اللفظية له.

معايير تحديد الفعل

التحديد الوجودي الدلالي للفعل

يحدد الرازي الفعل بقوله (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 44): «الفعل كلمة دالة على ثبوت المصدر لشيء غير معين في زمان معين، إن هذا التحديد ينطلق من مسلمات وجودية تتمثل في كون الفعل يدل على ثبوت الحدث لشيء غير معين؛ أي أن وجود الفعل هو وجود بالقوة، وليس وجوداً بالفعل بسبب اقترانه بشيء غير معين أي بشيء غير محدد قد يكون مثبتاً موجوداً، وقد يكون منفياً معدوماً، لأن الشيء يشمل الموجود، والمعدوم معاً، إذ يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 44): «وإنما قلنا كلمة لأنها هي الجنس القريب، وإنما قلنا دالة على ثبوت المصدر ولم نقل دالة على ثبوت شيء لأن المصدر قد يكون أمراً ثابتاً كقولنا ضرب وقتل، وقد يكون عديمياً مثل فني وعدم فإن مصدرهما الفناء والعدم، وإنما قلنا بشيء غير معين لأننا سنقيم الدليل على أن هذا المقدار معتبر، وإنما قلنا في زمان معين، احترازاً عن الأسماء».

وتتحدد ماهية الفعل بكونه نسبة رابطة بين الحدث، والشئ الذي يسند إليه، إذ يتحقق ذلك الشئ على مستوى الوجود، ويستحق صفة الحدوث والحصول؛ وذلك راجع إلى ماهية المسند إليه التي بدورها قد تكون ماهية مستقلة بنفسها. ليصبح الفعل وجودا في نفس ماهية ذلك الشئ الذي يسند إليه، إذ يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 45): «الذي أقول به وأذهب إليه أن لفظة كان تامة مطلقا إلا أن الاسم الذي يسند إليه لفظ كان قد يكون ماهية مفردة مستقلة بنفسها مثل قولنا: كان الشئ، بمعنى حدث وحصل، وقد تكون تلك الماهية عبارة عن موصوفية شئ لشئ آخر مثل قولنا: كان زيد منطلقا فإن معناه حدوث موصوفية زيد بالانطلاق فلفظ كان ههنا معناه أيضا الحدوث والوقوع، إلا أن هذه الماهية لما كانت من باب النسب، والنسبة يمتنع ذكرها إلا بعد ذكر المنتسبين، لا جرم وجب ذكرها ههنا، فكما أن قولنا: كان زيد، معناه أنه حصل ووجد، فكذا قولنا: كان زيد منطلقا، معناه أنه حصلت موصوفية زيد بالانطلاق».

تتحدد ماهية الفعل انطلاقا من القيود الوجودية التي توطئها نظرية الوجود، والماهية؛ حيث يسند الأول للثانية باعتبار أن الوجود يمثل الفعل، والماهية يمثلها الشئ التام الماهية الذي قد يكون مثبتا أو منفيا. وقد يكون مبهما أو معينا؛ فتتولد عن ذلك مراتب وجودية متفاوتة للفعل بحسب طبيعة ماهية الشئ الذي يسند إليه، إذ يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 44): «أنا إذا قلنا وجد الشئ فهل دل ذلك على حصول الوجود لشئ أو لم يدل؟ فإن لم يدل بطل هذا القيد، وإن دل لزم أن يكون حاصلًا في نفسه لأن ما لا حصول له في نفسه امتنع حصول غيره له فيلزم أن يكون حصول الوجود له مسبقا بحصول آخر إلى غير النهاية، وهو محال والثالث: إذا قلنا عدم الشئ وفني فهذا يقتضي حصول العدم وحصول الفناء لتلك الماهية، وذلك محال، لأن العدم والفناء نفي محض فكيف يعقل حصولهما لغيرهما والرابع: إن على تقدير أن يكون الوجود زائدا على الماهية فإنه يصدق قولنا «أنه حصل الوجود لهذه الماهية»؛ فيلزم حصول وجود آخر لذلك الوجود إلى غيره نهاية، وهو محال، وأما على تقدير أن يكون الوجود نفس الماهية فإن قولنا حدث الشئ وحصل فإنه لا يقتضي حصول وجود لذلك الشئ، وإلا لزم أن يكون الوجود زائدا على الماهية، ونحن الآن نتكلم على تقدير أن الوجود نفس الماهية».

وبناء على ذلك؛ فإن الفعل صيغة موضوعة من أجل إسناد الحدث إلى شئ معين الماهية وليس إسناد الحدث إلى شئ من قبل أن الوجود هو نفس الماهية، حيث أنه لا يستقيم الكلام ولا يتم إلا بعد أن يتحدد الشئ، وتتعين ماهيته. فتتدخل صيغة الفعل لتربطه بالحدث، إذ يحل الوجود في الماهية، وليس زائدا عليها؛ حيث يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 46): «إذا قلنا ضرب فهو يدل على صدور الضرب عن شئ ما إلا أن ذلك الشئ غير مذكور على التعيين بحسب هذا اللفظ، فإن قالوا: هذا محال، ويدل عليه وجهان: الأول: أنه لو كان كذلك لكانت صيغة الفعل وحدها

محتملة للتصديق والتكذيب، الثاني: أنها لو دلت على استناد الضرب إلى شيء مبهم في نفس الأمر وجب أن يتمتع إسناده إلى شيء معين وإلا لزم التناقض، ولو دلت على استناد الضرب إلى شيء معين فهو باطل، لأننا نعلم بالضرورة أن مجرد قولنا: ضرب ما وضع لاستناد الضرب إلى زيد بعينه أو عمرو بعينه. والجواب عن هذين السؤالين بجواب واحد، وهو أن ضرب صيغة غير موضوعة لإسناد الضرب إلى شيء مبهم في نفس الأمر، بل وضعت لإسنادها إلى شيء معين يذكره ذلك القائل فقبل أن يذكره القائل لا يكون الكلام تاما ولا محتملا للتصديق والتكذيب...»

محاور النظام النحوي الدلالي لفخر الدين الرازي

مفهوم الإعراب

إن الأسماء المعربة هي أجسام طبيعية يسري عليها ما يسري على هاته الأخيرة من الكون، والفساد أثناء إعرابها؛ لتنتقل من الغموض والإبهام، والفساد إلى الوضوح والبيان، والكون الذي هو الإعراب، إذ يقول الرازي: (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 52) «في لفظ الإعراب وجهان: أحدهما أن يكون مأخوذاً من قولهم: "أعرب عن نفسه" إذا بين ما في ضميره، فإن الإعراب إيضاح المعنى. والثاني: أن يكون إعراباً منقولاً من قولهم: «عربت معدة الرجل» إذا فسدت، فكان المراد من الإعراب إزالة الفساد ورفع الإبهام، مثل أعجمت الكتاب بمعنى أزلت عجمته». ولذلك فالمعربات لا تفاضل بينها على مستوى بنيتها الإفرادية لأنها شبيهة بالأجسام التي تتساوى في مكوناتها؛ فهي تتفاضل بحسب صفاتها التي تتصف بها عندما تدخل في علاقة تركيبية مع غيرها.

الأسماء المعربة أجسام متساوية في تمام ذواتها مختلفة بصفاتها

إن الأسماء أجسام، وموجودات معقولة تتماثل وتتساوى على مستوى الذات، ولا تختلف إلا بالصفات العارضة لها، حيث تمثل الأسماء الجواهر، والصفات والأعراض الإعراب. إذ تنتقل الأسماء باعتبارها أجساماً وموجودات عقلية من مجال الوجود بالقوة إلى مجال الوجود بالفعل إلا وهي مقترنة بصفاتها القائمة بها، ولا يتحقق وجود الأسماء إلا وقد عرض فيها الإعراب الذي يختلف باختلاف المعنى، أو الصفة الحالة في الاسم، حيث يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 51): «الموجود إما واجب وإما ممكن، والممكن إما متحيز أو حال في المتحيز؛ أو لا متحيز ولا حال في المتحيز أما هذا القسم الثالث فالشعور به قليل، وإنما يحصل الشعور بالقسمين الأولين، ثم إنه ثبت بالدليل أن المتحيزات متساوية في تمام ذواتها، وأن الاختلاف بينها إنما يقع بسبب الصفات القائمة بها، فالأسماء الواقعة على كل واحد من أنواع الأجسام يكون المسمى بها مجموع الذات مع الصفات المخصوصة القائمة بها، هذا هو الحكم في الأكثر».

فالجواهر تتمثل وهي المقصودة بالمتحيزات، والأعراض حالة في المتحيزات أي في الجواهر، وهي التي تشكل الصفات والأحوال العارضة، والطارئة على الجواهر فتختلف لأجل ذلك الأجسام المؤلفة من الجواهر، والأعراض. إذ لا يتصور في الأذهان أجسام إلا وهي جواهر حالة فيها الأعراض. أي ذوات متصفة بصفات مخصوصة. إن الأسماء أجسام طبيعية تتمثل على مستوى ماهية الجسمية، ولا تختلق إلا بعد استحقاقها لصفات معينة توجب لها الاختلاف، حيث تتمثل تلك الصفات في الحركات، والسكنات، والأحوال الإعرابية من الرفع، النصب، والجر، إذ يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 17): «وتقريره: أن أجسام العالم متساوية في ماهية الجسمية، ومختلفة في الصفات، وهي الألوان، والأمكنة، والأحوال، ويستحيل أن يكون اختصاص كل جسم بصفته المعنية لأجل الجسمية، أو لوازم الجسمية، وإلا لزم حصول الاستواء». وهذا ينعكس على الطبيعة اللفظية للأسماء عند إعرابها؛ فكيف ذلك؟

الحركة والسكون من صفات الأجسام لا الأسماء

إن الأجسام يسري عليها الكون والفساد، والمقصود بالكون التقلب بين الحركة والسكون، وبين الاجتماع، والافتراق. ووصف الحرف الأخير من الكلمة بأنه متحرك أو ساكن هو من ذاك القبيل؛ أي أن الأسماء أجسام طبيعية يسري عليها ما يسري على الأجسام من الحركة والسكون والافتراق، إذ يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 53): «إذا قلنا في الحرف: إنه متحرك أو ساكن، فهو محال، لأن الحركة والسكون من صفات الأجسام، والحرف ليس بجسم، بل المراد من حركة الحرف صوت مخصوص يوجد عقيب التلفظ بالحرف، والسكون عبارة عن أن يوجد من غير أن يعقبه ذلك الصوت المخصوص الحرف من غير أن يعقبه ذلك الصوت المخصوص المسمى بالحركة». فالعلامات الإعرابية المتعاقبة على الأسماء هي من طبيعة عقلية وليست لفظية.

الإعراب نظام دلالي معقول ينتظم الأحوال المختلفة

تستحق الأسماء الإعراب استحقاقا دلاليا عقليا، بواسطة عوامل محسوسة، وذلك الاستحقاق يقوم على الاحتياج الدلالي العقلي للإعراب الذي يوجب لها الإعراب قبل أن يتدخل العامل فيسمها لفظا بعد أن تحققت حاجاتها الدلالية على المستوى العقلي، إذ يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 53): «الإعراب ليس عبارة عن الحركات والسكنات الموجودة في أواخر الكلمات بدليل أنها موجودة في المبنيات والإعراب غير موجود فيها، بل الإعراب عبارة عن استحقاقها لهذه الحركات بسبب العوامل المحسوسة، وذلك الاستحقاق معقول لا محسوس والإعراب حاجة معقولة لا محسوسة».

ولذلك يستمد الإعراب ماهيته من اختلاف أواخر الكلم بحركة أو سكون بسبب العامل؛ إذ بمجرد ما يحصل ذلك الاختلاف بذلك الوصف يتحقق الإعراب الذي هو صفة معقولة عارضة، وحالة في الأسماء التي تدل على الذات. ينتمي الإعراب عند فخر الدين الرازي إذن إلى النظام الدلالي العقلي، وليس النظام اللفظي الحسي، باعتبار أن اختلاف أواخر الأسماء هو صفة للأسماء تمليها حاجة عقلية، وتوجبها حالة ذهنية، إذ تترتب المعاني، والأحوال والصفات النحوية الموجبة لإعراب الأسماء في العقل، قبل أن يرتب العامل اللفظي البنية اللفظية المحسوسة ترتيباً لفظياً محسوساً.

إذ يقول فخر الدين الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، 55-56): «الإعراب اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل: بحركة أو حرف تحقيقاً أو تقديراً، أما الاختلاف فهو عبارة عن موصوفية» آخر تلك الكلمة بحركة، أو سكون بعد أن كان موصوفاً بغيرها، ولا شك أن تلك الموصوفية حالة معقولة لا محسوسة؛ فهذا المعنى قال عبد القاهر النحوي: «الإعراب حالة معقولة لا محسوسة، وأما قوله: باختلاف العوامل، فاعلم أن اللفظ الذي تلزمه حالة واحدة أبداً هو المبني، وأما الذي يختلف آخره فقسمان أحدهما: أن لا يكون معناه قابلاً للأحوال المختلفة كقولك: أخذت المال من زيد فتكون "من" ساكنة، ثم تقول: أخذت المال من الرجل، فتفتح النون، ثم تقول: أخذت المال من ابنك: فتكون مكسورة فهنا يختلف آخر هذه الكلمة إلا أنه ليس بإعراب، لأن المفهوم من كلمة "من" لا يقبل الأحوال المختلفة في المعنى، وأما القسم الثاني وهو الذي يختلف آخر الكلمة عند اختلاف أحوال معناها فذلك الإعراب».

الأحوال التصريفية والإعرابية

الذات سابقة في الوجود على الأحوال الإعرابية العارضة لها

ترتبط الأحوال التصريفية من تغير الصيغ، والأوزان، والهيئات لاختلاف المعاني، والأحوال الإعرابية لاختلاف وتغير أواخر الكلم بالذات وجوداً وعدماً، إذ لا تحصل تلك الأحوال التصريفية، والإعرابية إلا بعد وجود الذات، واستقلالها، وقيامها بنفسها، إذ لا تستحق الأسماء الإعراب إلا بعد تحققها كذوات مستقلة قائمة بنفسها، ولهذا ذهب الرازي قائلاً: (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 53) "إنما اختص الإعراب بالحرف الأخير من الكلمة لوجهين: الأول: أن الأحوال العارضة للذات لا توجد إلا بعد وجود الذات، واللفظ لا يوجد إلا بعد وجود الحرف الأخير منه، فوجب أن تكون العلامات الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية لا تحصل إلا بعد تمام الكلمة. الثاني: أن اختلاف حال الحرف الأول والثاني من الكلمة للدلالة على اختلاف أوزان الكلمة، فلم يبق لقبول الأحوال الإعرابية إلا الحرف

الأخير من الكلمة". فالذات تستحق أحوالها الإعرابية إلا بعد أن تحقق وجودها الأتم والكامل غير منقوص حرف من حروفها.

الأفعال والحروف روابط بين الذوات

إن النظام الإعرابي عند فخر الدين الرازي هو نظام عقلي اعتباري يشتغل وفق تصورات عقلية محضة باعتبار أن الأسماء لها ماهيات عقلية مجردة تسري عليها الأحوال المختلفة. إذ يشكل الفعل، والحرف جزءا من هذه الأحوال لقيامها بدور الروابط بين الذوات، والأحداث المنسوبة إليها؛ حيث يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 52): «الأفعال والحروف أحوال عارضة للماهيات، والعوارض لا تعرض لها عوارض أخرى، هذا هو الحكم الأكثرية» وإنما الذي يعرض لها الأحوال المختلفة هي الذوات والألفاظ الدالة عليها هي الأسماء، فالمستحق للإعراب بالوضع الأول هو الأسماء». فالأحوال تتعاقب على الذوات وليست على الأسماء، ثم تقتضي تلك الأحوال الإعراب للاسم.

الإعراب حالة طارئة على الاسم بعد تمام الماهية

الإعراب نظام معقول تستحقه الأسماء أصالة بعد حصول تصورها في الذهن كاملة عبر استحضار لوازمها الذاتية، وليس العرضية؛ أي بعد حصول ماهيتها في العقل تامة غير ناقصة حينئذ تتعاقب عليها الأحوال الإعرابية المعنوية الموجبة للأحوال الإعرابية اللفظية، إذ يقول فخر الدين الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 42): «أن الاسم كلمة تستحق الإعراب في أول الوضع، وهذا أيضا رسم، لأن صحة الإعراب حالة طارئة على الاسم بعد تمام الماهية» ويوضح ذلك أكثر في نص آخر جامع مانع وهو قوله: (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 52) «إذا وضع لفظ الماهية وكانت تلك الماهية موردا لأحوال مختلفة وجب أن يكون اللفظ موردا لأحوال مختلفة؛ لتكون الأحوال المختلفة اللفظية دالة على الأحوال المختلفة المعنوية، كما أن جوهر اللفظ لما كان دالا على أصل الماهية كان اختلاف أحواله دالا على اختلاف الأحوال المعنوية، فتلك الأحوال المختلفة اللفظية الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية هي الإعراب».

الإعراب أحوال عارضة للفظ دلالة على الأحوال العارضة للمعنى

الإعراب نظام من الدوال، والمدلولات العقلية التي تشتغل وفق نظام العقل، وليس نظام اللفظ. إذ يشكل اللفظ واسطة لتجسيد تلك البنية الإعرابية الدلالية المدلولية العقلية، وإيضاحها، حيث تشتغل تلك البنية وفق أطر عقلية محضة بشكل مستقل عن الواقع المحسوس اللفظي، لأنه عند ما تستحق الأسماء الإعراب يوجب لها هذا الأخير على مستوى العقل إجابا دلاليا عقليا أحوالا، ومعاني مختلفة تعرض لها فتختلف الأحوال اللفظية العارضة للفظ بموجب ذلك الاختلاف الدلالي العقلي المتمثل في الأحوال العارضة للمعنى، إذ يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 56): أصل الإعراب أن يكون

بالحركة، لأن ذكرنا أن الأصل في الإعراب أن يجعل الأحوال العارضة للفظ دلائل على الأحوال العارضة للمعنى، والعارض للحرف هو الحركة لا الحرف الثاني، وأما الصور التي جاء إعرابها بالحروف فذلك للتبنيه على أن هذه الحروف من جنس تلك الحركات....".

من المجاري إلى الأحوال

في حقيقة المجرى

يفرق الرازي بين الجري والمجرى، باعتبار أن الحركة نفسها هي الجري، ولا تكون مجرى والمجرى هو موضع الجري، منتقدا في ذلك سيبويه موضحا أكثر الفرق بين الجري، والمجرى؛ إذ يقول (مفاتيح الغيب، ج 1، ص.55): «أن سيبويه يسميها بالمجاري ويقول: وهي ثمانية وفيه سؤالان: الأول: لم سمى الحركات بالمجاري، فإن الحركة نفسها الجري، والمجرى موضع الجري، فالحركة لا تكون مجرى! وجوابه أنا بينا أن الذي يسمى ههنا بالحركة فهو في نفسه ليس بحركة إنما هو صوت يتلفظ به بعد التلفظ بالحرف الأول، فالمتكلم لما انتقل من الحرف الصامت إلى هذا الحرف فهذا الحرف المصوت إنما حدث لجريان نفسه، وامتداده، فلهذا السبب صحت تسميته بالمجاري». إن المجرى لا يتحقق إلا بعد انتقال الاسم من حالة السكون إلى حالة الإعراب الذي يكون بالحركة؛ فينقل الحرف من حرف صامت إلى حرف مصوت الذي لا يحدث إلا بعد امتداده وجريان نفسه، فلذلك استحق أن يلقب بالمجرى.

المجرى لما يزول من حال إلى حال وليس للمبني

ينتقد الرازي متوسلا بالمازني إطلاق مفهوم المجاري على ما يعرب، وعلى ما يبنى معا؛ باعتبار أن الجري لا يكون إلا بعد الانتقال من حال إلى حال، والاختلاف من معنى كائن زائل إلى معنى جديد، وافد طارئ. وليس لما يبقى ثابتا لازما حالته الأولى لا يزول عنها إلى غيرها، إذ يقول (مفاتيح الغيب، ج 1، ص.55): «السؤال الثاني: قال المازني: غلط سيبويه في تسميته الحركات البنائية بالمجاري لأن الجري إنما يكون لما يوجد تارة، ويعدم تارة، والمبني لا يزول عن حاله، فلم يجز تسميته بالمجاري، بل كان الواجب أن يقال: المجاري أربعة وهي الأحوال الإعرابية، والجواب: أن المبنيات قد تحرك عند الدرج، ولا تحرك عند الوقف، فلم تكن تلك الأحوال لازمة لها مطلقا».

المجاري أحوال

يغير الرازي من وصف سيبويه لحالات البناء والإعراب بوصف جديد يتمثل في إطلاقه على الحالات الإعرابية والبنائية معا لقب الأحوال ليشملهما معا معتبرا أن الأحوال جنس يشمل الأنواع الإعرابية والبنائية معا، حيث يقول (مفاتيح الغيب، ج 1، ص.55): «منهم من زعم أن الفتح والضم،

والكسر، والوقف أسماء للأحوال البنائية، كما أن الأربعة الثانية أسماء للأحوال الإعرابية ومنهم من جعل الأربعة الأول: أسماء لتلك الأحوال سواء كانت بنائية أو إعرابية، وجعل الأربعة الثانية أسماء للأحوال الإعرابية فتكون الأربعة الأولى بالنسبة إلى الأربعة الثانية كالجنس بالنسبة إلى النوع».

من التمكن إلى كمال الحال

يدل التنوين عند سيويه على تمام اسمية الاسم، ورسوخه في الاسمية، واستحقاقه للإعراب، ويدل عند ابن بابشاذ على الانفصال بدل الاتصال، ولكنه يدل عند الرازي على كمال حال الاسم في استحقاقه الأحوال الإعرابية، وتصدره باقي أنواع الكلم على مستوى الإعراب والوظائف الدلالية المحورية؛ حيث يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 58): «لأجل أن التنوين يدل على كمال حال الاسم». لذلك تنعكس تلك الحال على المعاني الموجبة للإعراب حيث تتحدد كأحوال عقلية وليست لفظية.

الإعراب أعلام على معان

يشكل الإعراب نظاما علاميا يدل على معان عقلية موجبة للإعراب، ومقتضية لها؛ إذ باختلافها تختلف الألفاظ رفعا، ونصبا وجرا، ويتشكل ذلك النظام الإعرابي العلامي من نظام الرفع باعتباره علما على معنى الفاعلية، ونظام النصب باعتباره علما على معنى المفعولية، ونظام الجر باعتباره علما على معنى الإضافة. إذ يقول (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 60): «إعراب الأسماء ثلاثة: الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علامة على معنى، فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة، وأما التوابع فإنها في حركاتها مساوية للمتبوعات».

الحركات الإعرابية تقبل التمديد ومتأخرة عن الحرف في الحدوث

يفرق الرازي بين الحركات الإعرابية التي يحصرها في الرفع، والنصب، والجر كما يوضح ذلك قائلا (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 54): «الحركات الثلاثة مع السكون إن كانت إعرابية سميت بالرفع، والنصب والجر أو الخفض والجزم، وإن كانت بنائية سميت بالفتح والضم، والكسر، والوقف»؛ لينتقل بعد ذلك إلى شرح كيفية حدوثها، ووقوعها على الحرف وقوعا محليا، وزمانيا، إذ يؤكد أن الحروف لا تقبل التمديد باعتبارها تنتمي إلى نظام الحالات الصلبة وهي سابقة على الحركات في الحدوث، والاستواء زمانيا؛ إذ تنتمي هذه الأخيرة إلى نظام الحالات السائلة تقبل الجري والتمديد؛ لذلك لا تتقدم الحرف وتستقر بعده، إذ يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 53-54): «الحركة الإعرابية متأخرة عن الحرف تأخرا بالزمان ويدل عليه وجهان: الأول أن الحروف الصلبة كالبناء والتاء، والدال وأمثالها إنما تحدث في آخر زمان حبس النفس، وأول إرساله، وذلك أن فاصل ما بين

الزمانين غير منقسم، والحركة صوت يحدث عند إرسال النفس، ومعلوم أن ذلك الآن متقدم على ذلك الزمان، فالحرف متقدم على الحركة».

الثاني: أن الحروف الصلبة لا تقبل التمديد، والحركة قابلة للتمديد، فالحرف والحركة لا يوجدان معاً، لكن الحركة لا تتقدم على الحرف فبقي أن يكون الحرف متقدماً على الحركة، ويدقق ذلك المعنى أكثر بقوله (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 54): «الابتداء بالحرف الساكن محال عند قوم، وجائز عند آخرين، لأن الحركة عبارة عن الصوت الذي يحصل التلفظ به بعد التلفظ بالحرف، وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال».

الحركات الإعرابية: أبعاد حروف المد واللين

إن حروف المد واللين تقبل النقصان والزيادة، والحركات الإعرابية تقبل التمديد، حيث كلما تمددت تلك الحركات حصلت تلك الحروف، وكلما نقصت هذه الأخيرة حصلت الحركات الإعرابية مما يدل دلالة على أنها أوائل حروف المد واللين؛ حيث يوضح الرازي ذلك بشكل كيميائي قائلاً (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 54): «الحركات أبعاد حروف المد واللين ويدل عليه وجوه، الأول: أن حروف المد واللين قابلة للزيادة والنقصان، وكلما كان كذلك فله طرفان، ولا طرف لها في النقصان إلا هذه الحركات، الثاني: أن هذه الحركات إذا مددناها ظهرت حروف المد واللين فعلمنا أن هذه الحركات ليست إلا أوائل تلك الحروف، الثالث: لو لم تكن الحركات أبعاداً لهذه الحروف لما جاز الاكتفاء بها لأنها إذا كانت مخالفة لها لم تسد مسدها فلم يصح الاكتفاء بها منها، بدليل استقرار القرآن والنثر والنظم، وبالجمله فهب أن إبدال الشيء من مخالفه القريب منه جائز، إلا أن إبدال الشيء من بعضه أولى، فوجب حمل الكلام عليه».

من التركيب إلى الإعراب

الفعل هو الأصل في الإسناد

إن الاسم هو الأصل في الإعراب، والفعل هو الأصل في الإسناد، لأن الاسم غير أصيل في أن يسند إلى غيره، بينما الفعل أصيل في أن يسند إلى غيره، لذلك كانت الصدارة للجمله الفعلية على حساب الجمله الاسمية، وحاز الفاعل الأولوية، والأولية في الرفع لأن الفعل يسند إليه، وحمل عليه المبتدأ والخبر في الإعراب تشبيهاً بالفعل والفاعل، وقد يظهر من القراءة الأولية أن الرازي يتذبذب في الترجيح بين الجمله الفعلية، والجمله الاسمية على مستوى الصدارة، لكن بتوظيفه لمفهوم الإسناد يحسم في هذا الرجحان، وينتصر للجمله الفعلية لأصالة الفعل في الإسناد إلى غيره، وأصالة الاسم في الإسناد إليه، «إذ يقول (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 47): "الجمله المركبة إما أن تكون مركبة تركيباً أولياً أو ثانوياً، أما المركبة تركيباً أولياً فهي الجمله الاسمية أو الفعلية، والأشبه أن الجمله

الاسمية أقدم في الرتبة من الجملة الفعلية؛ لأن الاسم بسيط والفعل مركب، والبسيط مقدم على المركب، فالجملة الاسمية يجب أن تكون أقدم من الجملة الفعلية، ويمكن أن يقال: بل الفعلية أقدم، لأن الاسم غير أصيل في أن يسند إلى غيره، فكانت الجملة الفعلية أقدم من الجملة الاسمية».

الترتيب الوجودي للمراتب الإعرابية

يرتب الرازي المراتب الإعرابية من الرفع، والنصب والجر، ترتيباً مقولياً وجودياً، باعتبار أن الرفع يدل على الأقوى وهو المؤثر، أي الفاعل، والنصب يدل على متأثر لا يتأثر هو الأضعف أي القابل، والجر يدل على حالة وسطى بينهما يؤثر باعتبار ويتأثر باعتبار وهو المضاف إليه؛ حيث يقول (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 60): «أن مراتب الموجودات ثلاثة: مؤثر لا يتأثر وهو الأقوى، وهو درجة الفاعل، ومتأثر لا يؤثر وهو الأضعف، وهو درجة المفعول، وثالث يؤثر باعتبار، ويتأثر باعتبار وهو المتوسط، وهو درجة المضاف إليه، والحركات أيضاً ثلاثة: أقواها الضمة وأضعفها الفتحة وأوسطها الكسرة، فالحقوا كل نوع بشبهه فجعلوا الرفع الذي هو أقوى الحركات للفاعل، الذي هو أقوى الأقسام، والفتح الذي هو أضعف الحركات للمفعول الذي هو أضعف الأقسام، والجر الذي هو المتوسط للمضاف إليه الذي هو المتوسط من الأقسام».

تتراتب العلامات الإعرابية بشكل متقابل مع الأدوار الدلالية الإعرابية حداً بحد يشاكل ويناسب المراتب الوجودية المقولية المتمثلة في المؤثر الفاعل، والمتأثر القابل، والحالة الوسطى بين المؤثر والمتأثر وهو المضاف إليه. كما أن الفاعل يرتب قبل المفعول على مستوى البنية المقولية الوجودية للجملة باعتبار أن الفاعل مؤثر، والمفعول قابل، متأثر، والمؤثر الفاعل أشرف من المتأثر القابل حيث يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 63-64): «الفعل من حيث أنه فعل كان غنياً عن المفعول؛ لكن الفعل المتعدي لا يستغني عن المفعول، وذلك لأن الفاعل هو المؤثر، والمفعول هو القابل، والفعل مفتقر إليهما، ولا تقدم لأحدهما على الآخر: أقصى ما في الباب أن يقال أن الفاعل مؤثر، والمؤثر أشرف من القابل، فالفاعل متقدم على المفعول من هذا الوجه، لأن بينا أن الفعل المتعدي مفتقر إلى المؤثر وإلى القابل معا».

ماهية الفعل لا تكتمل إلا بالفاعل

يدل الفعل على الفاعل دلالة ذهنية محضة، إذ يتمتع الفعل بنوعين من الوجود: وجود بالقوة حيث لا يمكن تصور ماهية الفعل على مستوى الذهن إلا بأن يوجد شيء يسند الذهن الفعل إليه؛ وجود بالفعل حيث يسند الفعل إلى شيء معين. إذ يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 62-63): «الفعل يجب تقديمه على الفاعل لأن: الفعل إثباتاً كان أو نفياً يقتضي أمراً ما يكون هو مسنداً

إليه، فحصول ماهية الفعل في الذهن يستلزم حصول شيء يسند الذهن ذلك الفعل إليه». وهذا ينعكس على مستوى الرتبة النحوية والوجودية لكل من الفعل والفاعل.

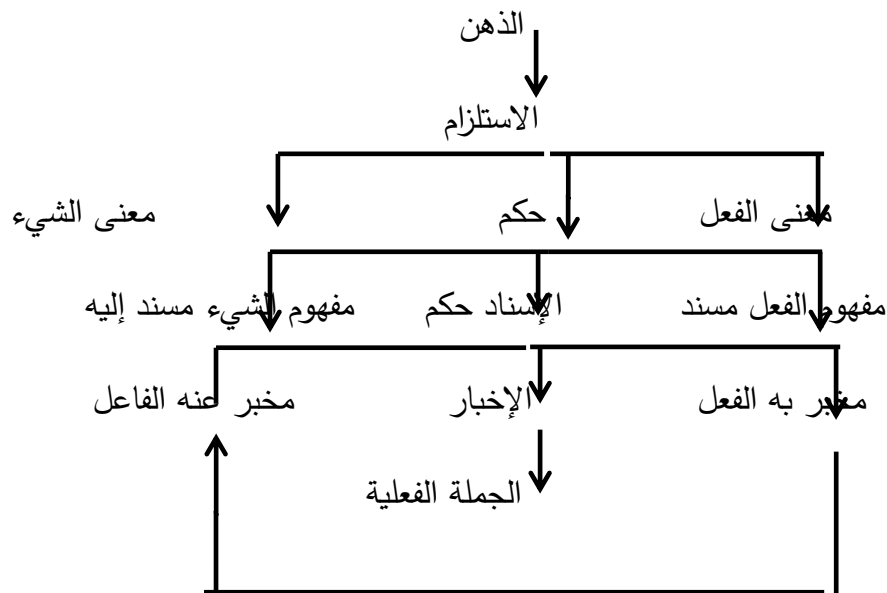
الترتيب الوجودي للفعل والفاعل

الفعل رابطة وجودية دلالية

يرتب الرازي مكونات، وعناصر النظام النحوي الدلالي ترتيباً مقولياً وجودياً ذهنياً باعتبار أن الفعل يدل على حدثه دلالة مطابقة وعلى الفاعل دلالة استلزامية ذهنية خالصة. إذ لا يمكن تصور الفعل على مستوى الذهن إلا مسنداً إلى شيء بواسطة ذلك الذهن، حيث يربط بين معنى الفعل ومعنى ذلك الشيء ربطاً دلالياً وجودياً؛ ولهذا بمجرد تصريحنا بالفعل يحكم الذهن بأنه يسند إلى شيء، ولا يكتمل معناه ولا يتحقق وجوده، ولا تتم ماهيته إلا بهذا الشيء المسند إليه، بينما إذا نطقنا بالشيء أو المسند إليه فلا يقتضي معناه، وماهيته أن يسند إليه أو يسند إلى شيء. لذلك رتب الفعل قبل الفاعل، ولم يرتب هذا الأخير قبل الأول؛ لأن الفعل مخبر به والفاعل مخبر عنه.

والفعل يدل دلالة ذهنية على الفاعل المسند إليه؛ حيث لا يتحقق وجوده إلا به، ويوضح الرازي هذا المعنى أكثر بقوله (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 62-63): «الفعل يجب تقديمه على الفاعل، لأن الفعل - إثباتاً كان أو نفياً يقتضي أمراً ما يكون هو مسنداً إليه، فحصول ماهية الفعل في الذهن يستلزم حصول شيء يسند الذهن ذلك الفعل إليه، والمنتقل إليه متأخر بالرتبة عن المنتقل عنه، فلما وجب كون الفعل مقدماً على الفاعل في الذهن وجب تقدمه عليه في الذكر، فإن قالوا: «لا نجد في العقل فرقاً بين قولنا، "ضرب زيد" وبين قولنا: "زيد ضرب" قلنا: الفرق ظاهر، لأننا إذا قلنا زيد لم يلزم من وقوف الذهن على معنى هذا اللفظ أن يحكم بإسناد معنى آخر إليه أما إذا فهمنا معنى لفظ ضرب لزم منه حكم الذهن بإسناد هذا المفهوم إلى شيء ما، إذا عرفت هذا فتقول: إذا قلنا: "ضرب زيد" فقد حكم الذهن بإسناد مفهوم ضرب إلى شيء، ثم يحكم الذهن بأن ذلك الشيء هو زيد الذي تقدم ذكره، فحينئذ أخبر زيد بأنه هو ذلك الشيء الذي أسند الذهن مفهوم ضرب إليه، وحينئذ يصير قولنا: زيد مخبراً عنه وقولنا ضرب جملة من فعل وفاعل، وقعت خبراً عن ذلك المبتدأ».

فالإسناد رابطة دلالية ذهنية وجودية تتولد من حاجة الفعل الدلالية، فيتدخل الذهن؛ ليربط بين مفهوم الفعل ومفهوم الشيء الذي يسند إليه؛ فتتحقق البنية الإسنادية الدلالية الأصلية المتمثلة في الفعل والفاعل. كما تبينه الخطاطة التالية:



الفاعل جزء عقلي من مفهوم الفعل

تنتظم العلاقة بين الفعل والفاعل انتظاماً مقولياً وجودياً. إذ يعتبر الفاعل جزءاً عقلياً متمماً لمفهوم الفعل؛ حيث لا يكتمل هذا الفعل دلالياً، ولا يستقل وجودياً إلا بهذا الجزء العقلي المتمثل في الفاعل، إذ يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 63): «والثالث هو الجزء العقلي أن مفهوم قولك ضرب هو أنه حصل الضرب لشيء ما في زمان مضى، فذلك الشيء الذي حصل له الضرب جزء من مفهوم قولك ضرب، فنثبت أن الفاعل جزء من الفعل».

العلاقة المنطقية بين الفعل والفاعل

يتحدد الفعل والفاعل وفق علاقة منطقية صورية محضة، إذ يرتبط الفعل بالفاعل وفق أطر صورية، وليس وفق أطر مضمونية واقعية، حيث يتمتع الفعل بوجود في الذهن يفترض دائماً أن يسند إلى شيء غير معين، وهذا في الفعل المطلق، وبمجرد ما يحصل فعل في الواقع ويسند إلى الفاعل يبقى ذلك الفعل محكوماً بهذه العلاقة المنطقية الصورية المحضة في اتصاله بفاعله بحيث لا يشترط في الفاعل أن يكون حقيقياً، أو غير حقيقي بل هو فاعل نحوي لا علاقة له بالفاعلية الحقيقية أو غير الحقيقية؛ لأن الفعل يقتضيه اقتضاء صورياً مفهوماً اعتبارياً وليس اقتضاء واقعياً

ما صدقيا حيث يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 62) «اعلم أن قوله: (أعوذ) يقتضي إسناد الفعل إلى الفاعل، فوجب علينا أن نبحث عن هذه المسائل:

المسألة الأولى: إذا قلنا في النحو فعل وفاعل، فلا نريد به ما يذكره علماء الأصول لأننا نقول: مات زيد، وهو لم يفعل، ونقول من طريق النحو: ما تفعل، وزيد فاعله، بل المراد أن الفعل لفظة مفردة دالة على حصول المصدر لشيء غير معين في زمان غير معين، فإذا صرحنا بذلك الشيء الذي حصل المصدر له فذلك هو الفاعل، ومعلوم أو قولنا حصل المصدر له أعم من قولنا حصل بإيجاده واختياره كقولنا قام، أو لا باختياره، كقولنا مات، فإن قالوا: الفعل كما يحصل في الفاعل فقد يحصل في المفعول، قلنا: إن صيغة الفعل من حيث هي تقتضي حصول ذلك المصدر لشيء ما هو الفاعل، ولا تقتضي حصوله للمفعول، بدليل لأن الأفعال اللازمة غنية عن المفعول».

الفاعل أصل في الرفع لأن الفعل أصل في الإسناد

تنتظم المرفوعات انتظاما دلاليا إسناديا حيث ما كان أصلا في الإسناد يوجب للأسماء صفة الفاعلية فيتصدر الفاعل بذلك باقي المرفوعات التي تحمل عليه، إذ يستعرض الرازي النظريات السابقة بخصوص من تكون له الأولوية، والأولوية في الرفع حيث يذهب الخليل إلى أن الفاعل هو الأصل في الرفع، بينما يذهب تلميذه سيبويه إلى أن المبتدأ هو الأصل في الرفع، والبواقي محمولة عليه، إلا أن الأخفش يعتبرهما معا أصليين في الرفع، وهذا لم يقنع الرازي ليرجح الكفة لصالح الفاعل لأن الفعل هو الأصل في الإسناد، وبالتالي فالفاعل هو الأصل، في الإسناد إليه والبواقي محمولة عليه، ويخلص ذلك كله في نص طويل بقوله (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 62): «المرفوعات سبعة: الفاعل، والمبتدأ، وخبره، واسم كان، واسم ما ولا المشبهتين بليس، وخبر أن، وخبر لا النافية للجنس، ثم قال الخليل الأصل في الرفع الفاعل، والبواقي مشبهة به، وقال سيبويه: الأصل هو المبتدأ، والبواقي مشبهة به، وقال الأخفش: كل واحد منهما أصل بنفسه، واحتج الخليل بأن جعل الرفع إعرابا للفاعل أولى من جعله إعرابا للمبتدأ، والأولوية تقتضي الأولوية: بيان الأول: أنك إذا قلت: ضرب زيد بكر، بإسكان المهملتين لم يعرف أن الضارب من هو والمضروب من هو أما إذا قلت: "زيد قائم" بإسكانهما عرفت من نفس اللفظتين أن المبتدأ أيهما والخبر أيهما، فثبت أن افتقار الفاعل إلى الإعراب أشد، فوجب أن يكون الأصل هو. وبيان الثاني أن الرفعية حالة مشتركة بين المبتدأ والخبر، فلا يكون فيها دلالة على خصوص كونه فاعلا، فثبت أن الرفع حق الفاعل، إلا أن المبتدأ لما أشبه الفاعل في كونه مسندا إليه جعل مرفوعا رعاية لحق هذه المشابهة وحجة سيبويه، أنا بينا أن الجملة الاسمية مقدمة على الجمل الفعلية فإعراب الجملة الاسمية يجب أن يكون مقدما على إعراب الجملة الفعلية، والجواب: أن الفعل أصل في الإسناد إلى الغير فكانت الجملة الفعلية مقدمة، وحينئذ يصير هذا الكلام دليلا للخليل».

العامل في المفعول عند البصريين

الفعل أصل العمل

يعتبر الفعل أصل العوامل، والاسم أصل المفعولات عند البصريين، إذ يقتضي الفعل رفع الفاعل، ونصب المفعول؛ حيث يقول الرازي (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 61): «اختلفوا في العامل في نصب المفعول على أربعة أقوال: الأول: وهو قول البصريين، أن الفعل وحده يقتضي رفع الفاعل ونصب المفعول» ويعرض في الوقت نفسه حجته القائمة على تعلق العامل بالمعمول وعدم تعلق الفاعل بالمفعول؛ حيث يورد ذلك قائلاً (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 62): «حجة البصريين أن العامل لابد وأن يكون له تعلق بالمعمول وأحد الاسمين لا تعلق له بالآخر، فلا يكون له فيه عمل البتة وإذا سقط لم يبق العمل إلا الفعل للفعل».

العامل في المفعول عند الكوفيين

العامل مركب من الفعل والفاعل

تتوزع مذاهب الكوفيين في العامل الناصب للمفعول إلى ثلاثة اختيارات حيث يذهب البعض منهم إلى أن الفعل والفاعل معا يعملان النصب في المفعول «والثاني: وهو قول الكوفيين، أن مجموع الفعل والفاعل يقتضي نصب المفعول» (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 61).

العامل هو الفاعل

يذهب هذا المذهب هشام بن معاوية الذي ينص على أن الفاعل هو العامل للنصب في المفعول: «والثالث: وهو قول هشام بن معاوية من الكوفيين، أن العامل هو الفاعل فقط» (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 61).

الفاعلية عاملية في الفاعل، والمفعولية عاملية في المفعول

لقد اختار خلف الأحمر هذا الرأي معتبراً أن الفاعلية معنى يوجب رفع الفاعل، والمفعولية معنى يوجب نصب المفعول، وهذا ما قاله: «والرابع: وهو قول خلف الأحمر من الكوفيين، أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، وفي المفعول معنى المفعولية» (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 61-62).

التفريق بين العامل الخفي والعامل اللفظي الظاهر

إن العامل عاملان: عامل خفي مرتبط بما يوجبه الإسناد من صفة الفاعلية للفاعل، وما تقتضيه صفة المفعولية للمفعول؛ إذ تحل تلك الصفة الأولى بالفاعل فيرفع، وتحل الصفة الثانية بالمفعول فينصب؛ عامل لفظي ظاهر حيث يعتبر الفعل الأصل في العمل اللفظي. ونجد هذا التمثيل

للعامل حاضرا عند النحاة إما بعد واحد، أو ببعدين اثنين متكاملين، أو متصارعين ويجلي ذلك الرازي عند الاحتجاج لموقف خلف الأحمر قائلا: «واحتج خلف بأن الفاعلية صفة قائمة بالفاعل، والمفعولية صفة قائمة بالمفعول، ولفظ الفعل مباين لهما، وتعليل الحكم بما يكون حاصلًا في محل الحكم أولى من تعليله بما يكون مباينا له، وأجيب عنه بأنه معارض بوجه آخر، وهو أن الفعل أمر ظاهر، وصفة الفاعلية والمفعولية أمر خفي، وتعليله الحكم الظاهر بالمعنى الظاهر أولى من تعليله بالصفة الخفية» (مفاتيح الغيب، ج 1، ص 62).

الخاتمة:

لقد انتقل النحو مع الرازي من النحو الجزئي إلى النحو الكلي وفق محاور كلية عبر وضع الكلمة في إطارها الكلي باعتبارها موجودا جزئيا يشق من الموجود الكلي، ويسري عليه ما يسري على الموجود الكلي على جميع المستويات الإفرادية والتصريفية والتركييبية، فتصرف الكلمة صرفا وتركيبا بناء على مبادئ وعلل ولوازم ولواحق الموجود الكلي، إذ ينتظم النظام النحوي الدلالي انتظامين: انتظام كلي يحكمه قانون كلي متمثل في نظرية الأحوال العقلية الكلية الموجبة والمقتضية للإعراب؛ حيث ترتب الأحوال المعنوية في العقل ترتيبا تراتبيا من الأقوى وهو الفاعلية إلى الأوسط وهو الإضافة وصولا إلى الأضعف وهو المفعولية؛ وانتظام جزئي متمثل في نظامين جزئيين هما: نظام دلالي متمثل في الإسناد، ونظام نحوي متمثل في الإعراب، يعكسان على مستوى الأحوال اللفظية نظام الأحوال المعنوية حيث ترتب الأولى وفق ما يقتضيه ترتيب الثانية على مستوى العقل.

تشتغل نظرية الأحوال عند الرازي اشتغالا عقليا كليا وليس اشتغالا جزئيا. إلا أن الرازي رغم ذلك لم يجرد المعاني النحوية المقتضية للإعراب تجريدا كليا، إذ توقف عند الفاعلية والمفعولية والإضافة. وإن كانت هذه المعاني هي مقتضاة عن الأحوال فكان حريا به عند اعتماده على نظرية المعرفة بكل أنساقها المعرفية أن يشتغل على كليات نحوية أكثر تجريدا وكلية وشمولية حيث إنه لم يتطرق إلى العمدة والفضلة باعتبارهما حاليين كليين موجبين للفاعلية والمفعولية؛ أي أنه وقف عند ما وقف عنده عبد القاهر الجرجاني والزمخشري: ورغم تجذيره لنظرية الأحوال في النظام النحوي الدلالي عبر استحضار المنظومة المفاهيمية الحاضنة لها: فإنه تلوح في الأفق مجموعة من الإشكالات المعرفية منها؛ لم يقدم الرازي آليات معرفية مفصلة لكيفية المرور من الأحوال إلى الإعراب؛ وغلب المنظومة المفاهيمية المعرفية (الأنطولوجية، الطبيعية، المنطقية) على المنظومة النحوية الخالصة؛ ولم يربط بين المستويات النحوية الدلالية السابقة عليه والمستويات النحوية الدلالية التي اشتغل عليها رغم توسله بنظرية الحال، أي إنه لم يربط بين مستوى العمدة والفضلة ومستوى الفاعلية والمفعولية والإضافة ربطا معرفيا، ولم يستحضر المستوى الأول الذي كان حاضرا عند من

قبله. فهل سيتدارك النحاة بعده هذا المأزق النظري والمنهجي؟ أم سيظل الفصل بين تلك المستويات قائماً عند من يليه؟

قائمة المصادر والمراجع:

- الفخر الرازي (1993)، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، المجلد الأول، قدم له فضيلة الشيخ خليل محي الدين الميس، بيروت، دار الفكر.
- ابن يعيش، (2011)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، طبعة جديدة مصححة ومنقحة، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.